

استخدام المستعمر لقانون المُستعمر
ما بين الشرعيّة والمقاومة في حالة
الفلستينيين داخل الخط الأخضر

مرح خليفة



أوراق
فلسطينية



أوراق فلسطينية

استخدام المستعمر لقانون المُستعمر
ما بين الشرعية والمقاومة في حالة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر

مرح خليفة

© جميع الحقوق محفوظة، 2018

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

شارع الزيتون (ألنبي) 51 ص.ب 9132

حيفا 3109101

هاتف : 04-8552035 | فاكس : 04-8525973

www.mada-research.org

mada@mada-research.org

المحرر المسؤول: مهند مصطفى

مسؤولة النشر: إيناس خطيب

مدقق لغوي: حنا الحاج

تصميم: ظافر شوربجي



استخدام المُستعمر لقانون المُستعمر

ما بين الشرعيّة والمقاومة في حالة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر

”أدوات السيّد لا تهدم بيت السيّد“¹.

القانون هو السياسة ببساطة، لكنّها سياسة متخفية بقناع. فهو لا يعمل في فراغ تاريخيٍّ تمامًا، كما أنّه لا يكون هكذا مستقلًّا عن الصّراعات الأيديولوجية في المجتمع [...] يسهم الخطاب القانوني في إعادة إنتاج تصنيفات اجتماعية معيّنة، سواء أكان ذلك بين الناس أم بين الأماكن أم بين الأحداث. ليس ثمة أيّ مفهوم قانونيٍّ بمعزل عن الحياة الاجتماعية، كما أنّ ذلك يؤدي إلى أن تصبح العلاقات بين الناس قانونية².

تعدّ قضية الترافع في المحاكم الإسرائيليّة إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل على الصعيد الفلسطينيّ عبر جانبي الخط الأخضر على حدّ سواء. تسعى هذه الورقة إلى الخوض في غمار هذه المِجادلة: ماذا يعني أن يتوجّه المستعمرون إلى أجهزة المستعمر القضائيّة؟ هل يشكل هذا مقاومة أم قبولاً لشروط ”اللعبة“ والمواجهة؟ بعبارة أخرى: هل يشكل اللجوء إلى قانون المستعمر أداة اعتراف وشرعية، أم يشكل أداة مقاومة وتحدٍّ لهيمنة السلطة المستعمرة؟ وبمعنى أكثر مباشرة: هل يستخدم الفلسطينيون القانون الإسرائيليّ، أم هذا القانون هو الذي يستخدمهم؟

1. Lorde, Audre. (2012). **Sister outsider: Essays and speeches**. Crossing Press.
2. Blomley, Nicholas. K. (1994). **Law, space, and the geographies of power**. New York: Guilford Press. P.12.

ستبدأ الورقة في عرض الإطار النظري، ومن ثمّ ستتطرق إلى طبيعة العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين، وكيف كان العنف هو المحدد لهذه العلاقة. بعد ذلك، ستتطرق إلى جذور خطاب المساواة ومعانيه، والكيفية التي بها شرّع هذا الخطاب -بطريقة أو بأخرى- التوجّه إلى القضاء الإسرائيلي في الداخل المحتل عام 1948. ومن ثمّ ستتطرق إلى صُلب سؤال البحث حول الشرعية الممنوحة لإسرائيل عبر جهازها القضائي، وستبحث في نجاعة أن يكون النموذج الجنوب أفريقيّ محدّدًا في هذا الإطار، ومن ثمّ ستجيب عن السؤال عنّ المستخدم الآخر (هل يستخدم القانون الإسرائيليّ الفلسطينيّ، أم يستخدم الفلسطينيون هذا القانون)، وصولاً إلى الربط والتلخيص.

أولاً: الإطار النظريّ:

تمارس المنظومة الاستعماريّة الاستيطانيّة سيادتها من خلال إقصاء السكّان الأصليّين، وذلك عن طريق سلسلة واسعة من سياسات المحو والإلغاء الرمزيّة والفعلية. وهذه المنظومة مادّتها الأساسيّة هي الأرض، وتعدّ إدارة الحسبة السكّانيّة لأصحابها من السياسات والآليات المنتهجة في السيطرة على الأرض على نحوٍ يخدم سيرورة المشروع وأهدافه.

وقد تقوم السلطة الاستيطانيّة، على نحو مخادع، بتبنيّ سياسات لدمج المستعمرين و "استيعابهم" في المجتمع الاستيطانيّ الناشئ، وتدعي مساواتهم مع المستوطنين، فتقوم بتبنيّ سلسلة من "مساوي" دمجهم في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة³. لكنّ هذه المحاولات، على نحو ما سنرى لاحقاً، تبقى مشروطة وصوريّة؛ وذلك لأنّ الإقصاء والنفي هما ركيزتان أساسيتان ترسمان ملامح العلاقة بين المستعمر والمستعمر؛ وهذا ما يطلق عليه روحانا وصباغ-خوري "المواطنة الكولونياليّة المشروطة"⁴. وتكون هذه المواطنة والمساواة مشروطة بـ "حسن سلوك" المستعمر، أي بانتزاعه من ثقافته ووجوده كصاحب بلاد. ومن ناحية أخرى، تبقى هذه المساواة شكليّة، وتبقى كلّ امتيازات الدولة

3. Lorenzo. Pp. 33-38.

4. روحانا، نديم؛ وصباغ-خوري، أريج. (2016). "مواطنة استيطانيّة كولونياليّة: ماهيّة العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيّين". لدى: مجموعة مؤلّفين. قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ -الجزء الثاني الكولونياليّة الاستيطانيّة وإعادة تصوّر مستقبل المشروع الوطنيّ. بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات. ص 163-201.

مسخرة لمجموعة المستوطنين فقط؛ وذلك أن وجود المستعمرين يشكل تهديداً بنيوياً للمشروع الإحلاليّ التوسعيّ ومساغيه للسيطرة على الأرض. لذا، فإنّ الحديث عن المواطنة "الطبيعيّة" غير ممكن في سياق الحالة الاستعماريّة الاستيطانيّة في الداخل وفي سياق الحالة الاستعماريّة الاستيطانيّة في فلسطين.

يتطرّق جورجيو أجامبين، في كتابه "حالة الاستثناء" و "الإنسان الحرام؛ السيادة والحياة العارية"، إلى محاولات الدولة الحديثة الديمقراطيّة (كما الشموليّة القديمة والحاليّة) الحفاظ على سيادتها، ويرى أنّ فهم ماهيّة حالة الاستثناء يودّي إلى زوال الضباب بين ما هو سياسيّ وما هو قانونيّ.⁵ تُعرّف حالة الاستثناء بأنّها الحالة التي يجري فيها تعليق العمل بقوانين الدولة بغية الحفاظ على أمنها ومواطنيها وسيادتها، والذي يقرّر الشروع في إعلان الحالة هو صاحب السيادة بالضرورة. والمقصود بالإعلان عن الدخول في حالة استثناء، يتوقّف سريان القانون الذي ينظّم الدولة. ويرى أجامبين أنّ هذه الحالة هي نقيض موضوعيّ لسيادة الدولة التي تقوم أساساً على القانون.

يدرس أجامبين علاقة الفرد بالدولة في هذه الحالة، ويرى أنّ حالة الاستثناء تعبّر عن انتهاك ممأسس لحريّات المواطنين، وتحوّل بمرور الزمن إلى حالة دائمة تعبّر عن تماهيتها مع البنية السياسيّة نفسها، وبذلك يخلّص إلى أنّ هذه الحالة هي حالة سياسيّة محضّة. وبحسبه، تقوم "الشموليّة الحديثة" على خلق حالة طوارئٍ مستمرّة لمواجهة من تعتبرهم الدولة أعداءً لها. ولا يقرّر صاحب السيادة الدخول في حالة الطوارئ لتلافي ثغرات قانونيّة فحسب، بل تكمن الثغرة الحقيقيّة في الصلة بين القانون والواقع، ويجري ردم هذه الهوة بواسطة "حالة الاستثناء"؛ أي بخلق حيزٍ يعلّق فيه تطبيق القانون: القانون يعلّق القانون؛⁶ فالخيارات السياسيّة تمارس ضمن القانون بالضرورة.⁷

وبالعودة إلى الاقتباس الذي بدأت به الورقة، يتضح أنّه لا يمكن فصل السياسة

5. Agamben, Giorgio. (2005). **State of exception**. University of Chicago Press. P. 3.
Agamben, Giorgio. (1998). **Homo sacer: Sovereign power and bare life**. Stanford University Press.

6. الرشيدى، أسامة. (2015، 12 نيسان). دكتاتوريّة الديمقراطيات الغربيّة بـ "الاستثناء". **العربيّ الجديد**. مستقاة بتاريخ (12/06/2017).

7. Tadros, Victor. (1998). Between governance and discipline: The law and Michel Foucault. **Oxford Journal of Legal Studies**, 18(1). P. 77.

عن القانون؛ لأنَّ القانون وحكم القانون هما نتاجان لعلاقات القوَّة السياسيَّة والاجتماعيَّة.⁸ وبالتالي من الممكن أن نقول إنَّ القانون يأتي للحفاظ على سيادة الدولة وعلى نمط علاقات القوَّة القائمة في المجتمع، وفي الحالة الاستعماريَّة في فلسطين يقوم القانون الإسرائيليّ بدوَّر كبير في تشريع العنصريَّة الاستعماريَّة، ويحاول أن يضعها في سياق طبيعيّ موضوعيّ ضمن الخطاب القانونيّ.

من المفترض أن يقوم الدستور بتنظيم العلاقة بين الدولة ومواطنيها عن طريق القانون، كما يعكس الحقوق الليبراليَّة الديمقراطيَّة الفرديَّة. ليس ثمة دستور في إسرائيل، ومما يزيد الطين بلَّة أنَّ هناك هيمنة واسعة للأحزاب الصهيونيَّة في الكنيست-الجهاز التشريعيّ الإسرائيليّ- التي تسعى إلى إحراز الأهداف الصهيونيَّة التوسعيَّة من خلال التشريع.⁹ وستنوسَّع في تناول هذه النقطة وأبعادها لاحقاً في الورقة.

ثانياً: إسرائيل والفلسطينيون؛ في البدء كان العنف

من نافل القول أنَّ إسرائيل قد أقيمت على أنقاض حياة الفلسطينيين وحاضرهم، وأنَّ العنف المؤسَّس الذي مارسته العصابات الصهيونيَّة عشية النكبة أدَّى إلى تهجير 85% من سكَّان الأرض المحتلة عام 1948،¹⁰ وأنَّ هذا العنف كان الناظم والمعرّف لطبيعة العلاقة بين دولة إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين.

فرضت إسرائيل منذ قيامها حكماً عسكرياً على مواطنيها الفلسطينيين، واتَّخذت العديد من الإجراءات والسياسات الاستعماريَّة طبقت فيها أنظمة الطوارئ لإعاقة تنظيم المواطنين الفلسطينيين بعد النكبة (الذين أصبحوا أقلّيَّة في وطنهم) سياسياً وقومياً، حيث "استخدمت هذه الأنظمة لمنع التنظيم القوميّ السياسيّ والجماعيّ، ولفرض قيود على حقوق المواطنين الفلسطينيين وحرّياتهم".¹¹ فمع حلول أيلول من

8. Amara, Ahmad. (2014). Colonialism, cause advocacy and the Naqab case. In Nasasra, M., Richter-Devroe, S., Abu-Rabia-Queder, S., & Ratcliffe, R. (Eds.). *The Naqab Bedouin and Colonialism*. Routledge. P. 163.

9. Ibid.

10. غانم، هُنَيْدَة. (2013). المحو والإنشاء في المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ. مجلَّة الدراسات الفلسطينيَّة، 96. ص 120.

11. روحانا، نديم؛ وصباغ-خوري، أريج. ص 179.

عام النكبة، أُعلنَ عن المناطق التي كان فيها الفلسطينيون داخل إسرائيل أراضي عسكرية مغلقة يديرها الجيش الإسرائيلي، بحيث تخضع هذه المناطق لأنظمة الطوارئ التي ورثتها إسرائيل عن الانتداب البريطاني.¹²

تجدر الإشارة في هذا الصدد أنه لا يزال العمل بأنظمة الطوارئ ساريًا إلى الآن (فضلاً عن قانون الإرهاب الجديد)، ويمكن وضع قوانين الطوارئ في إسرائيل في سياق الظروف المحليّة؛ أي التصادم ما بين الديمقراطيّ والأمنيّ.¹³ وتعبّر هذه القوانين عن رؤية الدولة لمواطنيها الفلسطينيين كمصدر للخطر الذي تجب محاربته وكبحه على الدوام؛ فاستثنأوهم عبر التشريعات التي تؤكد إقصاءهم عن الجماعة السياسيّة يحولهم -على حدّ تعبير كارل شميدت- إلى "الاستثناء غير القابل للضمّ"، لأنّه لا ينتمي إلى الحدود التي تفرضها الديمقراطية اليهودية.¹⁴

لم يكن القانون الإسرائيليّ عنصرياً تجاه الفلسطينيين بين عشية وضحاها، بل هو عنصريّ من حيث البنية ويتماهى مع السياسات والتطلعات الصهيونية الإحلالية التي تريد أرضاً أكثر بعرب أقلّ. كما استخدم القانون، كما ذكرنا أعلاه، لتقويض أيّة محاولة فلسطينية من شأنها أن تجمع الفلسطينيين وتعيد ربطهم بمحيطهم الأوسع فلسطينياً وعربياً. فعلى سبيل المثال، أخرجت الدولة مجموعات سياسيّة فلسطينية إلى "خارج القانون" تماماً كما في تجربة "حركة الأرض"؛ حيث أسست آنذاك مجموعة من الناشطين "القائمة الاشتراكية"، وأُخرجت عن القانون بالذريعة الأمنية، لأنّها كانت تسعى إلى إعادة تنظيم الشباب العربيّ كجزء من القومية الفلسطينية والعربية.¹⁵

12. المصدر السابق. ص 180.

13. بيردا، ياغيل. (2016). التحكّم بـ "مجموعات الخطر": من ممارسات الطوارئ الكولونيالية إلى قوانين مكافحة الإرهاب في الهند وإسرائيل. [قضايا إسرائيلية](#). 63. رام الله: مدار -المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ص 101.

14. غانم، هنيّدة. (2017). من الدولة إلى الوطن: الفلسطينيون في الداخل وإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني. [المؤتمر السنويّ الخامس: إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني](#). رام الله: مسارات -المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية. ص 126.

15. روحانا، نديم؛ وصباغ-خوري، أريج. مصدر سابق. ص 180.

ثالثاً: في معنى المساواة

عزّز الحزب الشيوعي الإسرائيلي خطاب المساواة، حيث تبنّى هذا النموذج وسعى لتحقيقه داخل السياسة الإسرائيلية، من دون اعتراض على الإطار السياسي القائم، أي بدون الاعتراض على مفهوم الدولة اليهودية.¹⁶ وتبنّت الأحزاب السياسية، على اختلاف برامجها ومقاصدها من المساواة (فردية كانت أم قومية)، فيما بعد هذا الخطاب، وحاولت تحدي شكل الدولة من ديمقراطية يهودية إلى دولة جميع مواطنيها مع الحصول على الاعتراف بالفلسطينيين كأقلية وطن قومية من خلال السعي إلى وضع دستور ديمقراطي دونما تمييز على أساس الدين والقومية واللون (انظر -على سبيل المثال- برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يتضمّن النضال من أجل تغيير قانون الجنسية كأساس للدستور الخاصّ بدولة "جميع مواطنيها").¹⁷ يرمي هذا الخطاب، سواء أكانت المساواة قومية أم فردية، إلى تحدي إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، ولا يحقّق، برأيي، تفكيك المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي يتضمّنه المشروع الصهيوني.

يصف أورن يفتاحيل إسرائيل بدولة "الإثنوقراط"،¹⁸ حيث تسيطر فيها مجموعة إثنية مهيمنة على مجموعات يجب أن تظلّ تحت سيطرة المجموعة المهيمنة. أمّا أريئلا أزولاي وعدي أوفير، فيدعيان أنّ النظام الإسرائيلي هو حتماً ليس ديمقراطياً، كما أنّه ليس نظاماً واحداً وإنما هو نظامان بداخل نظام؛ حيث هناك نظام ديمقراطي لعموم المواطنين اليهود، وهناك نظام قانع "لأقلية الفلسطينية" داخل "إسرائيل"، واحتلال ناتج عن "الديمقراطية" اليهودية للأراضي الفلسطينية. وبالتالي، لا يمكن إذاً الحديث عن الديمقراطية المحدودة دون الحديث عن الاحتلال ودون الحديث عن الحكم التفاضلي الممارس أساساً على الفلسطينيين.¹⁹

16. المصدر السابق.

17. مدار. (2002، 26 كانون الأوّل). العرب في إسرائيل: التجمع الوطني الديمقراطي، البرنامج العام. رام الله: مدار -المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

18. يفتاحيل، أورن. (2012). الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل / فلسطين. (ترجمة: حجاوي، سلافة). رام الله: مدار -المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية والأهلية للنشر والتوزيع.

19. أزولاي، أريئلا؛ وأوفير، عدي. (2012). نظام ليس واحداً: الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر. (ترجمة: الصالح، نبيل). رام الله: مدار -المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

فرضت المنظومة الصهيونية على الفلسطينيين المواطنة بعد إعلان استقلال دولة إسرائيل مباشرة في العام 1948، وكان قد ورد في وثيقة الاستقلال أن إسرائيل ستحافظ على المساواة في المناحي المختلفة بصرف النظر عن العرق والدين واللون.²⁰ كان إعلان الاستقلال بمثابة النبوءة التي كذّبت ذاتها (self-defeating prophecy)، لأنّه حدّد مسار الديمقراطية، التي تنحصر في المواطنين اليهود فيها، ولأنّه يركّز على إلغاء حقوق ووجود المستعمرين بالأرض. يبرز في الإعلان التناقضُ النبويّ بين الديمقراطي والعنصريّ في تعريف إسرائيل لنفسها كدولة "يهوديّة وديمقراطيّة". ففي معظم الحالات التي يبرز فيها تناقضُ بين الديمقراطي الليبراليّ والقيم الصهيونيّة اليهوديّة في الدولة، يجري تفضيل الثاني على الأوّل.²¹

أسهمت عدّة عوامل، منها الخطاب السياسيّ كما بيّنا أعلاه، في ترسيخ خطاب المساواة. ومن المهمّ هنا الإشارة إلى السياق العالميّ الذي رفع من قدر خطاب حقوق الإنسان أكثر من أيّ وقتٍ آخر. ففي تسعينيات القرن الماضي، شهد العالم تتويجاً لجهود النشاط (activism) في مجال حقوق الإنسان، وقد أسهمت العوّلّة في خروج هذا الخطاب إلى أبعد من حدود أوروبا، وأسهمت المنظّمات غير الحكوميّة (NGOs) في الدفع في هذا الاتجاه أكثر من هيئة الأمم المتّحدة.²² أسهم هذا السياق، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيّات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل، في زيادة عدد منظمات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، بما فيها تلك التي نشطت في الدفاع عن الفلسطينيين وحقوقهم.

وعلى الخطى ذاتها، أصدر مركز عدالة، المركز العربيّ لحقوق الأقليّة العربيّة في إسرائيل، وثيقة الدستور الديمقراطيّ في العام 2007، كاقترح لدستور تكون "إسرائيل" بحسبه دولة ديمقراطيّة ثنائيّة اللغة ومتعدّدة الثقافات، وتعترف جرّاه بالظلم الذي لحق بالفلسطينيّين في النكبة، وتعترف فيه بحريّات الفرد وحقوق جميع المجموعات على نحوٍ متساوٍ، مع إعطاء وزنٍ لما لحق من ظلم بالفلسطينيّين واعتبار

20. وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة. [وثيقة الاستقلال](#) (بالعربيّة).

21. Amara, Ahmad. P. 164.

22. Cmiel, Kenneth. (2004). The recent history of human rights. [The American Historical Review](#), 109(1). Pp. 117-135.

الباقين منهم أقلية وطن.²³ وقد تزامن هذا مع صدور "وثيقة حيفا"، التي تتقاطع مع الدستور الديمقراطي وتطالب بتغيير تعريف الدولة من دولة يهودية ديمقراطية إلى دولة ديمقراطية يتمتع فيها الفلسطينيون الباقون بكامل حقوقهم المدنية والقومية الفردية والجماعية.

ترى هذه الورقة أن إحراز المساواة هو أمر غير قابل للتحقق بناءً على المعطيات التاريخية والنظرية؛ فالمساواة تتناقض مع جوهر المشروع الصهيوني الإحلالي والإقصائي. يفترض الدستور الديمقراطي هنا لحظة قطيعة تاريخية بين الماضي والحاضر، ويتعامل مع الماضي كحظة طارئة يمكن تلافيتها عن طريق قيام مصالح تاريخية بين "الشعبين"، كما أنه لا يتعامل مع المشروع بصفته التراكمية. فتحقيق المساواة يتطلب تغيير وتفكيك جوهر المشروع، ونزع الجوهر الاستعماري عنه (decolonization).

رابعاً: "حقوق الإنسان ليست وصفة لانتحار الأمة"²⁴

من الممكن أن نفهم في ضوء الاقتباس الوارد أعلاه طبيعة الادعاءات التي تسوقها المحكمة العليا في سبيل دحض مرافعات الفلسطينيين أمامها. التساؤل الذي سنحاول الإجابة عنه في هذا القسم هو علاقة المحكمة العليا بمنظومة "العنف الناعم" الذي تمارسه الدولة، كما سنتقصى معاني ترفع الفلسطينيين أمامها، إضافة إلى الاعتبارات التي تسوّغ ذلك أو تنفيه.

يعرّف وولتر بنيامين العنف في "نقد العنف" على أنه ينتمي إلى فعل تأسيس القانون والحفاظ عليه. فالعنف هو أصل القانون، وتُحال له وظيفتان أساسيتان: الأولى هي "العنف الصانع للقانون" (وهو العنف المؤسس للقانون)؛ والثانية هي العنف "الحافظ للقانون" (وهو العنف الذي يرسخ القانون ويؤمن تطبيقه).²⁵ وإذا وضعنا

23. عدالة. (2007). الدستور الديمقراطي. ص 4-1.

24. چرونيس، أشير. مقتبس لدى: حاجنة، علاء. (2012). التقاضي داخل المحاكم الإسرائيلية: سلاح نو حدين. جدل، عدد 13. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

25. وولتر، بنيامين. مقتبس لدى اسمير، سامرة. (2002). مفاهيم القانون لعنف الدولة. دفاثر عدالة، عدد 3. ص 25. حيفا: عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

القانون في سياقه الاستعماري، يتضح أن مقادير العنف الممارس مضاعفة، ولا سيما حين نأخذ طبيعة العلاقة بين المستعمر والمستعمر بعين الاعتبار.

يتحدث فوكو عن "عنصرية الدولة"، تلك التي تمارس في لحظات تكون الدولة فيها "بحاجة" إلى العنف للدفاع عنها وعن سيادتها ضد تهديدات داخلية وخارجية، حيث يكون عنفها مصوباً تجاه جماعات محددة تحت ذريعة تشكيلها تهديداً لكيونتها.²⁶ تحتكر الدولة العنف، وتشرع عنه تبعاً لمصالحها، ويُعتبر استخدامها للعنف حيويًا لضمان ترسيخ النظام فيها. وما يميز الدولة الحديثة عن القديمة هو مقدرتها على تمويه العنف؛ فتصبح -مثلاً- السلطة القضائية "المرآة التي تعكس الآلية المزدوجة للدولة عن طريق تخريج التناقض المتخيل ما بين الشراسة والعدوانية المتأصلة للدولة وتجليات إرادة الشعب".²⁷ وعلى هذا النحو تصبح المحاكم أكثر تجليات "العنف الناعم" تطرفاً، وهو ما يتمثل بربطها بالقانون (الحيادي والموضوعي والأخلاقي)، فتصبح المحاكم طريقة مقبولة تعتمد عليها الدولة لمواراة وشرعنة عنفها وممارسته.²⁸

ترتفع نسبة التقاضي في إسرائيل، ويتوجه الفلسطينيون للمرافعة القانونية في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية، وهذا هو الحال للأقليات القومية في الدول الإثنية.²⁹ لكن قدرة عملية التقاضي على إحراز التغيير الاجتماعي والسياسي ضعيفة ومحدودة، فضلاً عن أن عدد الحالات التي أسهمت في إحداث تغيير يتجاوز الحالة نفسها والإنجاز الفوري المحدد بالقضية بعينها هو عدد محدود جداً.³⁰ تتعامل إسرائيل مع الفلسطينيين ضمن سياسة "فرق تسد"، وهي تحاول نزع الطابع الجماعي لقضاياهم، وتسعى للتعامل معها على نحو فردي، الأمر الذي ينزع الطابع القومي الجمعي لنضالهم، وهذا يحول دون تحقيق التغيير الاجتماعي المراد. وما يزيد على ذلك هو الأثمان الاجتماعية

26. زريق، إيليا. (2014). الصهيونية والاستعمار. عُمران، عدد 8 (2). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص 13.

27. جمال، أمل. (2012). التقاضي والشرعية: إعادة التفكير في النضال المناهض للهيمنة من أجل المساواة. **جدل**، عدد 13. حيفا: مدى الكرمل -المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

28. المصدر السابق.

29. محاجنة، علاء. مصدر سابق. ص 2.

30. برزيلي، جاد. (2012). ازدواجية التقاضي: في نقد القوة. **جدل**، عدد 13. حيفا: مدى الكرمل -المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

والسياسية الناجمة عن صياغة هذه المطالب السياسية والاجتماعية بلغة قانونية، إذا تجاهلنا أن عدداً من هذه المشاكل لا يمكن أن يصاغ بلغة قانونية.³¹

تنبع إشكالية التوجّه إلى المحاكم الإسرائيلية من قبل الفلسطينيين من علاقة ثنائية المستعمر والمستعمّر التي حاولنا توضيحها أعلاه، والتي تُبنى -في ما تُبنى- على علاقات قوّة غير متوازنة يسعى المستعمر أن يبقيها لمصلحته. وفي ذات الاتجاه، تولد هذه العلاقة إشكالية في التعاطي مع النظم التي تفرزها الدولة الاستعمارية، بما فيها القضاء، لأنّ التوجّه إليه يعطي شرعية للنظام الاستبدادي برمّته. السؤال البيهيمي الذي يتولّد هنا هو: كيف ستخرج المعادلة الاستعمارية هذه حقوق المستعمرين وعدالتهم (وما هي الحقوق والعدالة هنا أساساً)؟ والسؤال الثاني الذي يُطرح في هذه النقاشات هو: كيف لنا أن نحرز العدالة من خلال منظومة الدولة القانونية دون منح الشرعية للأيديولوجيا التي تقوم عليها الدولة؟ يدعي العديد من الباحثين أنّ اللجوء إلى أجهزة الدولة القانونية والقضائية يضمن الشرعية للأعراف القانونية المحلية التي تتضارب هي ومبادئ حقوق الإنسان.³²

قبل سرد وتحليل الادّعاءات والحجج التي تُساق في سبيل مناقشة مسألة إضفاء الشرعية، من المهمّ أن نقف قليلاً عند المعنى الذي نرمي إليه عند الحديث عن "الشرعية". معنى الشرعية، وفقاً لمبنى هذه الورقة، هو الاعتقاد بحيادية الجهاز القضائي الإسرائيلي وعزله عن السياق الاستعماري الاستيطاني العنيف والمستمر، كما أنّ الشرعية تعود إلى القصد من عملية التقاضي والمعنى المستفاد منها؛ هل تأتي في سياق تطبيع إسرائيل كدولة ما بعد استعمارية في الأراضي المحتلة عام 1948، وفصل الأراضي المحتلة عام 1967 عن السياق نفسه وموضعها في إطار "الاحتلال" فقط؟ بكلمات أخرى، ما هو السقف الأعلى الذي يطمح التقاضي إلى بلوغه؟ وإن حدث أن أنصفت المحكمة العليا قضية معينة، أو قضايا معينة، فما هي النتيجة الأعمّ والأكبر من الفوز المرحلي؟ هل نكون قد تصالحنا مع القضاء الذي هو جزء من كل؟

31. المرجع السابق. ص 2.

32. Jabareen, Hassan. (2010). Transnational lawyering and legal resistance in national courts: Palestinian cases before the Israeli Supreme Court. [Yale Hum. Rts. & Dev. LJ](#), 13. P. 241.

ترى هذه الورقة أنّ القانون الإسرائيليّ هو جزء لا يتجزأ من الأدوات الاستعماريّة القمعيّة التي لازمت المشروع الصهيونيّ منذ بداياته إلى الآن، ولا يمكن التعامل معها وكأنّها غريبة عن الجهاز الاستعماريّ وسياقاته. فقد تمّت عمليّة تهويد 93% من الأراضي المحتلّة عام 1948 بأدوات قانونيّة.³³ وهذا يشير إلى القدر الكبير الذي أوّلته الحركة الصهيونيّة للقانون كوسيلة للسلب والسيطرة.

يتألف ثلوث الجهاز القانونيّ الإسرائيليّ من الجهاز القضائيّ والكنيست والحكومة الإسرائيليّة. القضية التي تشخص هنا هي: كيف يمكن أن يعمل الجهاز القضائيّ في الوقت الذي تنشغل فيه الحكومة والكنيست بإقرار طرق ووسائل للتخلّص من الفلسطينيين داخل الدولة، وفي الوقت الذي تسعيان فيه لتشريع الاستيطان؟ كيف لعضو مستوطن في الكنيست، أو لقاضٍ مستوطن في المحكمة العليا، أن يشير ويقرّر في قضايا تتعلق بالاستيطان بـ "موضوعيّة وبدون تحيز"؟ كيف من الممكن التحويل على "قانونيّة" رئيس وحدة متابعة البناء غير القانونيّ في إسرائيل الذي يسكن في بؤرة استيطانيّة غير شرعيّة في الأساس؟³⁴

يرى المؤيدون للتوجّه إلى المحاكم الإسرائيليّة أنّ مجرد الادّعاء أنّ المرافعة القضائيّة تسهم في شرعنة النظام في أعين الفئة المهيمن عليها هو عبارة عن إفراط في الإيمان في قدرات هذه الأنظمة على الإقناع، ويعطي المحاماة وزناً يفوق وزنها الحقيقيّ؛ وأنّ هذا العمليّة لا تتمّ عن شرعيّة النظام في أعين المتوجّهين إليه -سواء أكان ذلك من النخب السياسيّة أم من المجتمع المدنيّ.³⁵

ترى هذه الورقة أنّ التسارع في التوجّه إلى القضاء الإسرائيليّ يعيّب طبيعة العلاقة المذكورة أعلاه بين إسرائيل والفلسطينيين على جانبيّ الخط الأخضر، ويغيّر من نظرة الفلسطينيين لها. فعلى سبيل المثال، يشير مؤشّر الديمقراطية الإسرائيليّة للعام 2017 أنّ 54% من الفلسطينيين (داخل الخط الأخضر) الذين شاركوا في

33. أمارة، أحمد. (2012). نحو مقاطعة قضائيّة شاملة في النقب. **جدل**، عدد 13. حيفا: مدى الكرمل -المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية.

34. كشتي، أور؛ وليفنسون، حايم. (2017، 19 كانون الثاني). فقط في إسرائيل: مدير وحدة تطبيق البناء غير المرخص يعيش في بيت غير مرخص. **هآرتس**. (بالعبريّة)

35. جبارين، حسن. (2012). حول المرافعة القانونيّة وشرعنة الهيمنة. **جدل**، عدد 13: حيفا: مدى الكرمل -المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية.

الاستطلاع لديهم ثقة عالية بالمحكمة العليا الإسرائيلية، وهذه النسبة تقارب النسب السابقة، على الرغم من أن معظم الالتماسات التي قدمها الفلسطينيون كانت قد رفضتها المحكمة العليا.³⁶ توظف إسرائيل مؤشر الديمقراطية لإضفاء الشرعية على المؤسسات الإسرائيلية، كما أنه -إلى جانب عملية الترافع ككل- يسهم في دعم الدعاية الصهيونية دولياً، ويساعد في تصوير إسرائيل لذاتها على أنها دولة ديمقراطية.³⁷

استخدم الفلسطينيون في إسرائيل القضاء الإسرائيلي في وقت مبكر، حيث توجه سياسيًا من مدينة يافا إلى المحكمة العليا بعد أسبوع من تأسيسها للترافع ضد قوانين الطوارئ الانتدابية.³⁸ وقد جرى التوجه إلى المحكمة العليا في قضايا عديدة، منها ما يتعلق بمناحي الحياة، ومنها ما يتعلق بجوهر الصراع (كقضايا الأرض -على سبيل المثال). وفي الفترة الأخيرة، ازداد التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية، ولا سيما بعد ظهور جمعيات مدنية فلسطينية، الأمر الذي أعطى عملية التقاضي بعداً مؤسستياً.³⁹ وقد بلغت نسبة الالتماسات التي قدمها الفلسطينيون في المحكمة العليا 40% من مجموع الالتماسات المقدمة إبان الانتفاضة الأولى.⁴⁰

وعلى صعيد آخر، يحتد سؤال الشرعية التي تُمنح للنظام عبر التقاضي عند الحديث عن النضالات الشعبية الفلسطينية، حيث إن هذه العملية لا تعبر عن التطلعات الشعبية الفلسطينية. أضف إلى ذلك أن التقاضي لمرة واحدة يحدّد جميع أساليب المرافعات المستقبلية. ففي الدول التي تمتاز بصراعات وتوترات سياسية -ومن بينها إسرائيل بالطبع- لا يمكن الحديث عن حياد الجهاز القضائي ولا عن حياد القانون، ولا الحديث عن وجود فصل بين السلطات واستقلال القضاء، لأن هذا مستحيل موضوعياً، ولا سيما أن المنظومة الإسرائيلية تأخذ مبادئها وتشريعاتها الدستورية من تشريعات برلمانية، وبالتالي من المستحيل أن تكون على حياد عند اللجوء إليها، وعملياً يجري اللجوء لتحصيل أمور محدودة.⁴¹

36. محاجنة، علاء. مصدر سابق. ص 5.

37. المصدر السابق. ص 6.

38. جبّارين، حسن. مصدر سابق. ص 2.

39. محاجنة، علاء. مصدر سابق. ص 6-7.

40. جبّارين، حسن. مصدر سابق. ص 2.

41. قناة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. (2015، 10 تشرين الثاني). [نودة، "النظام](#)

[القضائي في إسرائيل: سياساته وتوجهاته ودوره"](#).

وفي السياق ذاته، تسهم عمليّة التقاضي إسهاماً واضحاً في تشتيت وتحييد الغضب الجماهيريّ إزاء السياسات والتشريعات العنصريّة، وتجعل الغضب الفلسطينيّ مُداراً حسب قواعد اللعبة الإسرائيليّة وسيطرتها. وقد أسهم في ذلك، كما أسلفنا القول أعلاه، ازديادُ منظمات نشاط الجمعيات غير الحكوميّة التي تخفّض نتائج إخفاقات الدولة وسياساتها التمييزيّة، فتجعل الأمور تبدو وكأنّها تحقيق العدالة أمر ممكن.⁴² وقد أصبح تقديم الالتماسات، في كثير من الأوقات، بمثابة الخيار الأوّل كأداة نضاليّة ضدّ سياسات التمييز المنهجة والممارسة من قبل الدولة.⁴³

في الغالب، يغفّ رفض الالتماسات التي يقدمها الفلسطينيون في المحكمة العليا بأسباب ودواعٍ أمنيّة، وهذا الأمر ناتج عن تصوير الفلسطينيين، بفعل الخطاب والممارسة الصهيونيّة، على أنّها مجموعة خطيرة يجب التعامل معها بصرامة وبحذر. فعلى سبيل المثال، قدّمت عدالة التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة ضدّ دستوريّة قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل في العام 2003. هذا القانون، الذي عُرف لاحقاً بـ "قانون المواطنة"، يمنع المواطنين الإسرائيليين المتزوجين من فلسطينيّ عام 1967، أو غيرهم من مواطني "الدول المعادية"، من لَمّ الشمل والعيش مع أزواجهم في إسرائيل.⁴⁴ ويؤثر القانون على حرّيّة الفلسطينيين في تكوين الأسرة، ويمنع من عيش الأسرة معاً في إسرائيل على نحو قانونيّ. وقد رفضت المحكمة الالتماس في العام 2012، مؤكدة دستوريّة القانون وأنه يتماشى مع التقييدات القائمة مع قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته، ولا يشكل انتهاكاً له. وقد عبّ رئيس المحكمة العليا، القاضي أ. چرونيس، آنذاك على القرار بأن قال: "حقوق الإنسان ليست وصفة لانتحار الأمة".⁴⁵ جرى سنّ القانون على خلفيّة ازدياد حدّة عمليّات المقاومة الفلسطينيّة في إسرائيل، حيث رفضت التماسات لَمّ الشمل بتبريرات مُفادها أنّ الزوج الفلسطينيّ يشكل خطراً أمنياً دائماً. ولا يمسخ القانون هذا بالحقّ في الأبوة والأمومة فحسب، وإنّما يميّز ضدّ المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على أساسٍ قوميّ.⁴⁶ مع أنّ قرار

42. أمارة، أحمد. مصدر سابق. ص 3.

43. محاجنة، علاء. مصدر سابق. ص 6.

44. المصدر السابق. ص 2.

45. المصدر السابق. ص 3.

46. زهر، سوسن. (2006، حزيران). الجندر والقوميّة في القانون القضائيّ: قرار حكم القاضيات في التماس لَمّ الشمل. مجلة عدالة الإلكترونيّة، العدد 26. ص 3.

المحكمة يبيّن أنّ الذين ثبت ضلوعهم في "عمليات" ضدّ "أمن" إسرائيل هم ستّة وعشرون (26) شخصاً من أصل 130,000. أيّ إنّه جرى التصديق على القانون لنسبة خطر لا تتجاوز 0,02%.⁴⁷

وعلى صعيد آخر، ينسحب سؤال الشرعية بالطبع على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويأخذ في هذه الحالة زخماً وإجماعاً قد يفوق التكتيف الذي في أراضي عام 1948؛ ويعود هذا، مرّة أخرى، إلى الموقف السياسي والأيدولوجي من إسرائيل والتشديد على مطلب ضرورة إنهاء الاحتلال والعودة إلى حدود عام 1967.

قدّم جورج بشارت دراسة مفصّلة عن الشرعية الممنوحة للحكم العسكري الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة التي أعقبت الاحتلال مباشرة، بيّن فيها أنّ هناك شرعية تُمنح للاحتلال عند التوجّه إلى محاكمه بالطبع، وهذه الشرعية ليست بالضرورة مأخوذة من الفلسطينيين أنفسهم، وإنّما من الرأى العام الإسرائيلي وبعض الأوساط الدولية. كذلك بيّن أنّ اعتبارات الجدوى برّرت للفلسطينيين عملية توجّهم إلى المحاكم العسكرية الإسرائيلية.⁴⁸

ويبيّن بشارت، تماماً كما بيّنّا في حالة التقاضي في أراضي الـ 1948، أنّ التوجّه إلى المحاكم العسكرية أسهم في إخضاع الفلسطينيين إلى الحكم العسكري الإسرائيلي، وامتصّ غضبهم لمصلحة الاحتلال، بحيث أصبحت مقاومة هذا المحتل تجري بطريقة أو بصورة "غير مؤذية" لا يجري فيها الاشتباك الفعليّ معه. أضف إلى ذلك أنّ الجهاز القانوني الخاصّ بالحكم العسكري الاحتلاليّ حصّن إسرائيل من الانتقاد الدوليّ الذي قد تتعرّض له نتيجة لممارساتها ضدّ الفلسطينيين.⁴⁹ إذا، يحيل هذا إلى استخدام القانون، خطاباً وممارسةً، كدعاية للدولة الإسرائيلية، وكوسيلة لتبييض جرائمها المختلفة ضدّ الفلسطينيين هنا وهناك.

بيّنّا في ما أوردناه أعلاه كيف تُمنح الشرعية للمحاكم الإسرائيلية عند توجّه

47. زهر، سوسن. (2008، أيار). مسارات المواطنة في دولة إسرائيل. [مجلة عدالة إلكترونية](#)، العدد 48. ص 2.

48. Bisharat, George. E. (1995). Courting justice? Legitimation in lawyering under Israeli occupation. *Law & Social Inquiry*, 20(2). Pp. 349-405.

49. Ibid. P. 388.

الفلسطينيين إليها، وسنبحث الآن في الشق الثاني من تركيز الورقة: هل يستخدم الفلسطينيون القانون الإسرائيلي، أم هو الذي يستخدمهم؟ لكن قبل ذلك سنتطرق إلى سؤال الشرعية في النموذج الجنوب أفريقي.

خامساً: هل يجب أن تكون جنوب أفريقيا هي "النموذج" دائماً؟

يدعي ستيفان إلمان أن التقاضي ضد حكومة الأبارتهايد قد أسهم في عملية شرعنة هذا النظام ورؤيته لنفسه،⁵⁰ ورأى أن سؤال الشرعية هذا قد ظل حاضراً طوال الوقت الذي تكثف فيه اللجوء إلى القانون، وقد ميز السكان بين المحاكم والمستويات القضائية المختلفة من جهة، وحكومة الفصل العنصري من جهة أخرى، وواصلوا مقاومة هذه الحكومات من داخلها.⁵¹

كثيراً ما تحضر جنوب أفريقيا في الخطابات الفلسطينية السياسية عبر خطي الخط الأخضر، ويجري ذكرها من قبيل مقارنة ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين بممارسات حكومة الأبارتهايد ضد "السود" في جنوب أفريقيا، ومن باب الإشارة إلى ضرورة مقاومة النظام بالأدوات ذاتها وحتمية انهيار حالة الأبارتهايد في إسرائيل كما في جنوب أفريقيا.

استخدم نيلسون مانديلا قانون الأبارتهايد وسيلةً نضاليةً؛ إذ قرّر فور اعتقاله أنه سيباشر في تقديم التماسات قضائية باسم السجناء لتحسين أوضاعهم، على الرغم من معارضة بعض الأسرى لهذه الخطوة لأنّ فيها إسباغ شرعية وتعاوناً مع نظام الهيمنة. إلا أنّ مانديلا لم يؤيد هذه الادعاءات، واستمرّ في النضال من داخل سجنه.⁵²

كانت المنظومة القانونية لحكومة الأبارتهايد متناقضة؛ ففي الوقت الذي عانى فيه السجناء أوضاعاً معيشية صعبة، وانتشرت المخالفات القانونية في المؤسسات الرسمية، ناهيك عن سياسات التمييز والعنصرية، أصدرت المحاكم -في ما أصدرت- قرارات أعلنت فيها أنّ إجلاء القبائل الأفريقية عن أراضيها هو أمر غير قانوني،

50. Ellmann, Stephan. (1995). Law and Legitimacy in South Africa. Law & Social Inquiry, 20(2). Pp. 407-479.

51. Ibid.

52. جبارين، حسن. مصدر سابق. ص 1.

كما أعلنت عن عدم قانونية السياسات والممارسات التي حالت دون إقامة الملايين من الجنوب أفريقيين في مناطق مدينته.⁵³

يزخر الجهاز القضائي الإسرائيلي بهذه التناقضات أيضاً، ويمكن ردّها إلى السبب ذاته في النموذجين، وهو رؤية القضاة لأنفسهم وللقضاء ككل. روج القضاة لاستقلاليتهم ولعملهم بمنأى عن السلطة التنفيذية. لكن في الوقت ذاته، حمل العديد منهم مواقف الحكومة؛ ففي جنوب أفريقيا أدير الجهاز القضائي من الرجال البيض وأبناء الطبقة الوسطى، تماماً كما يدار الجهاز القضائي والقانوني في إسرائيل من قبل حاملي أيديولوجيا الدولة وسياساتها.⁵⁴

لكن هل يعطي انهيار حكومة الأبارتهايد مبرراً للتوجّه إلى المحاكم الإسرائيلية؟ وفي الأساس، هل يمكن تطبيق كل النموذج الجنوب أفريقي، على الرغم مما حاولنا قوله أعلاه، على النموذج الإسرائيلي في فلسطين؟

صحيح أنّ هناك تشابهاً كبيراً بين النظام الإسرائيلي وذاك الجنوب أفريقي، بما فيها الناحية القانونية، إلا أنّ هناك فروقاً كبيرة بين النظامين على الرغم من وجود فصل وهيمنة على أساس قومي وعلى أساس الهوية الجمعيّة في الحاليتين.⁵⁵ تقدّم إسرائيل حالة هجينة تختلف فيها عن النموذج الجنوب أفريقي؛ حيث يتشكل احتلال الاستعمار الاستيطاني نتيجة لتقاطع عقليّة الاحتلال العسكري "المؤقت" مع عقليّة الاستعمار الاستيطاني البنيوي والتي تنطوي على إلغاء الأصلايين لإحلال مجتمع ذي سيادة بدلاً منهم. وفي هذا السياق، كان الأبارتهايد مرحلة أدواتية من مراحل تحقيق هذا المشروع الاستعماري.⁵⁶

أستخدِم القانون في النضال ضدّ الأبارتهايد في مراحلهِ الأخيرة، ولم يكن هو الوسيلة النضالية الأولى، على العكس من الحالة الفلسطينية التي بات فيها التقاضي

53. بدلنر، جيف. (2004، حزيران). جنوب أفريقيا: القانون والبحث عن العدالة. [مجلة عدالة الإلكترونية](#). عدد 2. ص 1.

54. المصدر السابق. ص 2.

55. Honaida Ghanim, Honaida. (2016). "Not exactly apartheid: the dynamics of settler colonialism and military occupation". In Ehrenberg, John & Peled, Yoav. (Eds.). **Israel and Palestine: Alternative Perspectives on Statehood**. Lanham: Rowman & Littlefield. Pp. 97-114.

56. Ibid. P. 106.

هو الخيار الأوّل أمام كلّ انتهاك إسرائيليّ. صحيح أنّ نظام الأبارتهايد قد انهار، لكنّ القانون وحده لم يكن السبب وراء ذلك، أضف إلى أنّ انهياره لم ينفِ التاريخ السابق، كما أنّ المشاكل الناتجة عن العنصريّة لم تختفِ بين عشية وضحاها؛ فلم يته الفقر وعدم المساواة اللذان نتجا على مدار سنين طويلة من الفصل العنصريّ والتمييز ونزع الملكية، حتّى عند إزالة الأسس القانونيّة التي اعتمدت عليها هذه الممارسات.⁵⁷

سادساً: هل يستخدم القانون الإسرائيليّ الفلسطينيّين، أم القانون هو الذي يستخدمهم؟

يتحدّث ماكس فيبر عن احتكار السلطة للعنف وهوسها في البحث عمّا يجعل هذا الاحتكار مشروعاً، حيث تعطى السلطة القانونيّة المستمدّة من الاعتراف بمعقوليّة التشريعات والقوانين فيها نوعاً من الشرعيّة.⁵⁸ فالشرعيّة التي يشير إليها فيبر هي التي تحتاجها أيّ سلطة، أي إنّها تبحث عن الاعتراف بها وتبجسدها وممارستها، ويتمثّلها لصلب العلاقات الاجتماعيّة.⁵⁹ قد يكون من الصعب الحسم في أنّ التوجّه إلى القضاء الإسرائيليّ قد شرّعن النظام بعيون الفلسطينيّين بالدرجة نفسها، لكن من المؤكّد أنّ توجّه الفلسطينيّين إليه أسهم في شرّعنة الجهاز القضائيّ بعيون الدولة نفسها، وخدم أيديولوجيا الدعاية الموجّهة للرأي العامّ الإسرائيليّ والعالميّ على حدّ سواء.

تعتقد الورقة أنّ القانون الإسرائيليّ هو الذي يستخدم الفلسطينيّين، ويسعى إلى إحالتهم لمجرّد مواضيع للاستعمار مهيمّن عليها ضمن إطار الحدود التي يولدها الخطاب القانونيّ، فضلاً عن إسهام المسار القضائيّ في امتصاص الغضب الجماهيريّ وإخماد المسار الشعبيّ للمقاومة الجمعيّة، وتدجينه له بمصطلحات الدولة وقواعدها.

كان القانون أداة استعماريّة فعّالة شرّعت بها إسرائيل عمليّة السيطرة على الأرض والقضاء على الحياة الفلسطينيّة. وكما قلنا أعلاه، لا يمكن التحدّث عن الفصل بين السلطات في إسرائيل، حتّى عند الحديث عن محكمة العدل العليا التي يسعى اليمين

57. بدلنر، جيف. مصدر سابق. ص 2.

58. فيبر، ماكس. (1982). رجل العلم ورجل السياسة. (ترجمة: زكري، نادر). بيروت: دار الحقيقة. ص 48-47.

59. فوكو، ميشال. (1994). المعرفة والسلطة. (ترجمة: العيادي، عبد العزيز). بيروت: المؤسسة. ص 48.

إلى السيطرة عليها لأنها "تشكل" تهديداً للديمقراطية اليهودية، وذلك عن طريق محاولات سنّ قوانين تجيز للحكومة الالتفاف على أيّ قرار تصدره المحكمة بقانون يؤيّد 61 عضواً في البرلمان.⁶⁰

أضف إلى ذلك أنّ ولاء المحكمة العليا هو ولاء للرواية الصهيونية المهيمنة، واللجوء إليها لا يغيّر طبيعة العلاقة بين المستعمر والمستعمّر، بل يخلق الوهم بوجود طرفين متساويين أمامه في الوقت الذي تحافظ فيه على الوضع القائم، وتسهم في تكريس علاقات القوة وهميتها؛ فالاضطهاد لا ينتهي عملياً عند اللجوء إليها، والتعامل غير النقديّ مع الواقع يعمل على ترسيخه بدلاً من تغييره.⁶¹ وبكلمات أخرى، تهيمن الأيديولوجيا الصهيونية على المحكمة العليا، تماماً كما تهيمن على الكنيسة والأجهزة الأخرى التي تنبثق عنه.

من المؤكّد أنّ التحرّر هو مسيرة شعب، وأنّ الاستعمار يمارس أيضاً على شعب، وتجزئ القضايا يصبّ في مصلحة سياسات "فرّق تسد". لا يمكن أن يتعامل مع الاستعمار الإسرائيليّ على نحو فرديّ، واعتبار قضايا سلب الأراضي وانتهاك الحقوق انتهاكات ضدّ أفراد في الوقت الذي تستهدف فيه الجماعة القومية. من شأن عملية التقاضي أن تلغي البعد الجمعيّ للنضال، وأن تُفرد الصراع ضدّ الاستعمار وأن تجرّنه. تعاملت محكمة العدل العليا مع الفلسطينيين بأسلوب ليبراليّ يقول بوجود حقوق فردية لهم في إسرائيل، ولم تعترف يوماً بحقوقهم الجماعية؛ فمفهوم المساواة الذي تتبناه المحكمة في التعامل مع الفلسطينيين هو مفهوم ضيق ولا يتسع لإحقاق جميع حقوقهم المترتبة على مفهوم المساواة.⁶²

يمكن الحديث هنا عن قضية عادل قعدان التي تقدّم بها للمحكمة العليا جزاء رفض الوكالة اليهودية بيعه قطعة أرض لبناء بيت في مستوطنة "كتسير"، بحجة غير ملاءمته للظروف المعيشية فيها، أي أنّه غير يهودي. وبعد سنين طويلة، استطاع قعدان أن يبني

60. حلبي، مرزوق. (2015). محكمة العدل العليا في إسرائيل - من الفعالية القضائية إلى الدفاع عن نفسها. مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 59. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ص 15.

61. سلطاني، نمر. (2002). الجنحة المثالية: المحكمة العليا والأراضي المحتلة وانتفاضة الأقصى. دفاتر عدالة، عدد 3. ص 46.

62. جبارين، يوسف. (2010). عقّد على حكم قعدان: أفكار نقدية حول المساواة. أعمال قضائية ("معاسي مشباط"). جزء 3. جامعة تل أبيب. ص 173-190. (بالعبرية)

بيته على قطعة أرض كانت في الأساس مُلكاً له.⁶³ من الممكن أن يكون هناك تساهل أكبر في القضايا ذات الطابع الفرديّ (في بعضها لا جميعها. انظر -مثلاً- قضية برقان)⁶⁴ للالتفاف على جماعيّة الحقّ في قضايا أخرى ذات طابع قوميّ ككلّ قضايا الأرض والتاريخ الطويل للسلب والطرّد. إذا كان الصراع جماعياً قومياً، فهل من الممكن اعتبار الإنجاز الفرديّ الضيق ذي المكاسب الآنيّة والفرديّة انتصاراً طويل الأمد؟ وهل سيأخذنا هذا إلى الاعتراف بحقوقنا كمجموعة مركزية ضمن "التعددية الثقافية"؟

من الممكن أن نضع مشروع برافر (والحراك الجماهيريّ ضدّ ما حصل مؤخراً في أمّ الحيران) مقابل قضية قعدان، الفرديّ مقابل الجمعيّ القوميّ. لم يتوقف المشروع نتيجة للقانون، بل نتيجة للضغط الجماهيريّ الواسع والذي تجاوز حدود 1948. وبما أنّ التوسّع الصهيونيّ يستهدف الجماعة لا الأفراد، من الممكن التعويل على المساحة التي توفرها المقاومة الشعبيّة أكثر من القانون. لم تفلح الالتماسات القانونيّة التي قدّمتها عدالة وآخرون في وقف تشريع هدم المنازل في أمّ الحيران، ففي النهاية كان المسار القانونيّ بمثابة عمليّة لشراء الوقت من قبل الدولة.

يمكن أن يكون اعتماد الفلسطينيين على القانون الإسرائيليّ بمثابة استجابة للهوس الإسرائيليّ في القانون، فإسرائيل بحاجة مستمرة إلى غطاء شرعيّ لتبرير وجودها الاستعماريّ وتأمينه، سواء أكان ذلك عند مخاطبة الرأي العامّ الإسرائيليّ أم العالميّ؛ فهي تبرّر ممارساتها الاستيطانيّة الاستعماريّة بدواع أمنية، من جهة، وتعطيها غطاءً قانونياً "محايداً"، من جهة أخرى.

ثامناً: نقطة أخيرة

قلنا إنّ إسرائيل هي مشروع استعماريّ استيطانيّ يسعى لمحو الفلسطينيين رمزياً وفعلياً. عمل هذا المشروع على تقويض القوميّة الفلسطينيّة وتمثيلاتها أولاً بالتطهير العرقيّ، وبعدها سياسات التفتيت والتشظية. قاوم الفلسطينيون المشروع في البداية بالكفاح المسلح، ولمّا لم ينجح هذا الكفاح في مقاومة المشروع وهزيمته، اتّجه

63. ووركنتش، رداي، وأهروني، ميخال؛ وشواهنة، إنصاف. (دون تاريخ). التماس قعدان للعليا. [مواطنة وديمقراطية](#). (بالعبريّة)

64. السفير. (2010، آب). حارة اليهود. [السفير](#).

الفلسطينيون إلى المقاومة السياسيّة والدبلوماسيّة التي تدور ضمن الأدوات التي فرضها المستعمر، ومنها القانون.

في فلسطين الانتدابيّة مشروعان سياسيان يدعيان مقاومة المشروع الصهيونيّ؛ الأوّل هو مشروع السلطة الفلسطينيّة القائم على تحرّر واستقلال على حدود العام 1967، والثاني هو مواطنة كاملة ومساواة للفلسطينيين في "إسرائيل". يدور المشروعان في دائرة التفتيت التي فرضت على الفلسطينيين ويجعل ما يقومون به بمثابة ردّة فعل تعتمد لغة المشروع وأدواته دون القدرة على الخروج منها والثورة عليها لتحطيمها. سقف الخطاب السياسيّ هو السقف ذاته الذي من الممكن الوصول إليه عن طريق القانون، والسقف السياسيّ يبرّر استخدام القانون، ضمن إطار "محرارية المنظومة بالمنظومة". وعملياً، القانون لا يغيّر الواقع، هذا الواقع الذي فرض علينا بالأساس بأدوات قانونيّة؛ فالعنف البنيويّ لا يواجه ويُهزَم إلا بعنف مضادّ أكبر. وفي نهاية المطاف، أدوات السيّد لا يمكن أن تهدم بيت السيّد؛ فهذه الأدوات خلقت لتعزّز وتحصّن "بيته" لا العكس من ذلك.

ربط وتلخيص

بحثت الورقة في سؤال الشرعيّة الممنوحة لإسرائيل عبر توجّه الفلسطينيين لجهازها القانونيّ. وبيّنت أنّ التوجّه إلى المحكمة العليا من قبل الفلسطينيين يُشرّعن إسرائيل في أعين مواطنيها اليهود والعالم. كما أجابت بشيء من التفصيل عن السؤال المتعلق بشأن مَنْ يستخدم الآخر (القانون أم الفلسطينيين).

أضف إلى ذلك كلّهُ أنّ صعود اليمين الإسرائيليّ والشراسة التي يحرّض عبرها على الفلسطينيين ويُشرّعن بها عمليّات الاستيطان والاستيلاء، كلّ هذا يطرح علامة استفهام كبيرة على كل فكرة استقلال القضاء ونزاهته. فقد أدرج الكنيست الإسرائيليّ وعالج، في العام 2016، ستّة وستين (66) قانوناً عنصرياً ومناهضاً "لحل الصراع" في الكنيست خلال العام السابق، ولم يكن هناك فرق في أداء وأراء اليمين واليسار في هذا الصدد.⁶⁵ ومن الناحية العمليّة، يصبّ المسار القانونيّ في مصلحة الاستعمار الصهيونيّ؛ وذلك أنّ توجّههم إلى المحاكم يعرف القضاء على ثغراته ليقوم بسنّ تعديلات أو قوانين جديدة، كما حدث في قضية مستوطنة "ألون موريه" وكلّ عمليّة تفسير أراضي الموات في النقب.⁶⁶

65. مدار. (2016، 25 أيار). نتائج مسح أجرته "مدار": 66 قانوناً عنصرياً ومناهضاً لحلّ الصراع في الكنيست خلال عام، و "المعارضة" متواطئة. [مدار](#).

66. شحادة، رجا. (1990). قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربيّة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة.

بالعودة إلى حالة الاستثناء التي تطرّقنا إليها في بداية الورقة، يمكن القول إنّ القانون الإسرائيليّ في حالته "الطبيعية" هو حالة من الاستثناء، وما محاولات سنّ القوانين إلا تثبيت لحالة الاستثناء هذه. على سبيل المثال، تقوم إسرائيل بسنّ قوانين أو اقتراح قوانين من شأنها أن تُشرّع ممارساتها غير الشرعية، بحيث تقوم بمأسسة هذه الممارسات وتشريعها كأعمال قانونية تنفي الحاجة إلى المرافعة ضدها والتوجّه إلى المحكمة ضدها، مثل تحويل قوانين الطوارئ إلى قانون الإرهاب، وتغليف عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في أراضي العام 1967 بغطاء قانوني تحت إطار مشروع "قانون التسوية"، الذي يقضي بمصادرة الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة في الضفة المحتلة، لغرض تثبيت البؤر الاستيطانية القائمة عليها.⁶⁷

ختاماً وإجمالاً، يمكن تلخيص النقاش بالاعتباس التالي:

إنّ الضحية بطبعتها لا تستطيع إثبات الإجحاف الملحق بها. فالمدعي هو من تمّ التسبّب له بالضرر ويمكك الوسائل لإثبات ذلك. وهو يتحوّل إلى ضحية إذا فقد هذه الوسائل، وهو يفقدها مثلاً إذا تحوّل من تسبّب بالضرر إلى القاضي الذي ينظر في قضيتته، فهو يملك صلاحية رفض شهادة الضحية بصفقتها كاذبة أو منع نشرها. الجنحة المثالية ليست مرتبطة بتصفية الضحية أو الشهود، بل بالحصول على سكوتهم، صمّ القضاة، وعدم استقامة الإفادة.⁶⁸

67. مدار. (2017، 07 شباط). "قانون التسوية" - صراع على أصوات اليمين وإجماع على أنّ

لا شيء يعيق توسيع الاستيطان! مدار.

68. مقتبس لدى: سلطاني، نمر. مصدر سابق. ص 41.